

حامد البدر

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة الشرقية للاستثمار للمستثمرين:

لغة الأرقام الكبيرة هي التي ستبقى



استيرادنا للأزمة مع تهيؤ أسواقنا لحركة

تصحيحية .. حول حالة المنطقة لكارثة

بداية، كيف تصف لنا سبب انتقال الحالة الكارثية التي

أصابت أسواقنا جراء الأزمة المالية العالمية؟

في البداية، نحن كبلد يجب أن لا يكون لدينا أزمة، نظرا لأنه ليس لدينا في الأساس مشكلة اقتصادية، فاقتصادنا سليمة وقوية، وليس هناك ارتباط قوي بين أسواقنا والسوق الأمريكي، غير أن المشكلة بدأت في أمريكا ونحن الذين استوردناها، لأن العالم أصبح كقرية صغيرة نظرا لما قدمته تكنولوجيا الإنترنت والقنوات الفضائية من تقريب للصورة، فهذه الأزمة خلقت نوعا من الهلع والجو النفسي السيء، وواكب ذلك أن أسواقنا كانت مهياة لحركة تصحيحية، فتحول هذا التصحيح إلى حالة كارثية.

أنت تصف الاقتصاد الكويتي في الأساس بالمناعة، فما هي

مقومات هذه المناعة؟

أنا لا أعتبر أن هناك حصانة أو مناعة لأي اقتصاد، ولكن قصدت من كلامي أن أركان الاقتصاد الكويتي قوية وسليمة.

بوادر الانتعاش لن ترى النور قبل 2010 والذي يظهر

لنا من الجبل الجليدي «قمته» فقط

ما هي السيناريوهات المحتملة لأثار الأزمة المالية العالمية مستقبلا على أسواق الأوراق المالية الخليجية، وعلى اقتصادات دول المنطقة بالسلب أو الإيجاب؟

العالم يواجه أزمة اقتصادية كبيرة وغير مسبوقه، وستظل تداعيات الأزمة تلامنا للفترة القادمة وكثير من يقول: إن كان ثمة بوادر انتعاش فلن ترى النور قبل الفصل الثاني من سنة 2010 .

هناك أيضا أخبار من الممكن اعتبارها إيجابية مثل تصريحات كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بضح سيولة في الأسواق، فلماذا لم تؤثر هذه الأخبار في نفوس

المستثمرين وتوازي على الأقل الأنباء السلبية التي نزعمت النقطة من نفوسهم؟

السبب هو أن المشكلة لا زالت قائمة، والذي يظهر لنا من الجبل الجليدي هو قمته فحسب، بينما أبعاد المشكلة الكلية لم تظهر بعد، لذا، فإني أقول إن التداعيات السلبية ستستمر في 2009 وحتى منتصف سنة 2010، وفي ذلك الوقت، قد تظهر مؤشرات إيجابية في نمو الاقتصاد الأمريكي، مما قد يؤثر في تصحيح أوضاعنا بالداخل، مالم تحدث حالة استثنائية وتقل فترة الانكماش.

قد أصف ما تقوله بالتشاؤم إلى حد ما؟ فما هي المعطيات التي بنيت عليها كلامك؟

أنا لا أتشائم، وإنما أتحدث عن واقع وضع اقتصادي متأثر جدا، فنحن اليوم نسمع أن شركة كرايسلر الضخمة لصناعة

السيارات أعلنت عن إغلاق مصانعها لمدة شهر كامل على الأقل، وهذا هو مثال واضح لبداية التداعيات السلبية لهذه الأزمة، والذي يهمننا هنا، هو أن هذه الأخبار وإن كانت لا تعيننا، إلا أنها ستزيد من هلع المستثمرين في أسواقنا .

«المشاكل فرص» واستفادة أسواقنا من المشكلة ممكنة فهي البديل الاستثماري

كيف يمكن اجتثاث هذا التشاؤم من الجهات الاستثمارية وكذلك الأفراد؟

الأصل أن نستفيد من الأزمة، ففي المثل: المشاكل فرص، ومن المعروف أن مصائب قوم عند قوم فوائد، فالاستفادة ممكنة في أسواقنا، نظرا لعدم وجود ارتباط مباشر بينها وبين الأسواق المصدرة للمشكلة، فيجب على أسواقنا أن تستفيد مما يحدث في أمريكا، نظرا لأنها البديل الاستثماري خاصة



بعد تراجع قيم الأصول فيها .

وكيف تكون الاستفادة؟

الاستفادة تكون بأن نوجه جزء من استثماراتنا الموظفة في الخارج إلى توظيفها في بلادنا بأنشطة أكثر أمناً طالما أنها عرضة للانهيارات والتراجع بشكل أكبر إذا ظلت في أمريكا، وطالما أن الداء كان نفسياً، فالعلاج يجب أن يكون نفسياً ايضاً، ولا بد من الخطاب الاقتصادي الموحد والمدرّس والواضح والمكثف، والموجه إلى المستثمر. فالمستثمر الكويتي البسيط عندما يسمع اليوم أن بعض الجهات المسؤولة والقيادات في القطاع الخاص تتحدث عن سيولة ومشاريع وصفقات فعلية تتم داخل السوق من خلال خطاب منظم ومدرّس، فإن هذا الخطاب سوف يساعد في إعادة الثقة إلى السوق.

السيولة الحكومية ابرة تخدير ولن يكون لها مفعول السحر في تغيير الحالة النفسية

وكيف تقيمون السيولة التي تضخها الحكومات أو التي تنتظرها المؤسسات في هذا الوقت الراهن؟

المشكلة أننا دائماً ننادي الحكومة لكي تساعدنا، ويجب أن لا نعول عليها كثيراً، فالقيمة الرأسمالية للسوق تراجعت منذ بداية السنة حتى الآن بمقدار 18 مليار د.ك، كما تراجعت من القمة كما في يوم 24-6-2008 وحتى الآن بمقدار 25 مليار د.ك، فهل من المنطقي القول بأن المليار الذي استنسخه الحكومة سيكون له مفعول السحر في تغيير الحالة النفسية عند الناس؟ والإجابة بالطبع لا، وكل ما في الأمر هو أن ما تضخه الحكومة بمثابة ابرة تخدير مؤقتة، وأعتقد أنها ضخت الملايين من الدنانير منذ تدخلها في البورصة، ومع ذلك تلاشت هذه الملايين ولم يظهر لها أي أثر في العلاج. إذاً على القطاع الخاص أن يتحمل مسؤوليته، وأن لا ينتظر المساعدات الحكومية، وعلى الرغم من أن هناك جهات متضررة، إلا أنني أؤكد أن القطاع الخاص في الكويت ما زال من أثرى القطاعات الخاصة في العالم، فلماذا لا يأخذ المبادرة فيقوم بتوجيه أصوله الخارجية إلى الداخل، فهذا الأمر من جانب حماية لها من التراجعات الحادة التي تواجهها تلك الأسواق، ومن جانب آخر، فإن استثمارها في الداخل بمشاريع عالية المردود هو التوجه الصحيح، فتفاعل القطاع الخاص ونهوضه مع دعم الحكومة، هو الذي سيكون له أثر مضاعف في علاج هذه الأزمة .

الاندماجات جانب صحي مترقب في الأسواق .. ولغة الأرقام الكبيرة هي التي ستبقى

هل لك أن تحدثنا عن مثال من اندماج بعض الشركات العالمية وما كان له من دور في تطوير أزمة كادت تلحق بالدمار بهذه المؤسسات؟

في أمس رئيس بورصة ناسداك والذي تم القبض عليه بتهمة احتيال بمبالغ هائلة جداً، والسبب في ذلك وجود خلل في القيم، فالجشع هو الذي دفعه إلى الاحتيال. وبالتالي، فإن النظام المالي الإسلامي هو نظام حياة متكامل، غير أنه من الضروري التمييز بين التعاملات التي نراها، وبين النظام المالي الإسلامي المؤصل بقواعد شرعية وقيم سليمة إيجابية، والذي لو طبق، فإنه سيحمينا من كثير من التبعات السلبية التي نشاهدها .

القطاع الخاص لا زال بخير .. والاستثمار في بلدنا أفضل من الاستثمار خارجه

هل من خطوات أخرى يجب أن تتخذ برأيكم للخلاص من تبعات الأزمة الحالية والتحصن من أزمات قادمة؟
كما قلت: يجب علينا كمؤسسات إعادة النظر في كل شيء، في العمل، وأن لا نفكر فقط في كيفية انتشال انفسنا من الأزمة، وإنما نفكر في كيفية أن يكون لنا الريادة والسبق بعد الأزمة، وكيف سنكون بعد عام 2010، ويجب أن نضع خطة واضحة يتفاعل الكل فيها ويؤمن بها، والمطلوب أن نفكر حالياً بشكل مختلف لكي نأتي ببدائل مميزة.

هل لديكم إضافة في هذا الصدد؟

أعتقد أننا نمر في فترة عصبية قد تمتد إلى سنوات قادمة ، كما أرى أن القطاع الخاص لا زال بخير، لكن عليه أن يأخذ زمام المبادرة والمسؤولية ، ويخفف اعتماده على الحكومة وأن يوجه جزء من استثماراته للداخل ، فإن استثمارنا في بلدنا أفضل وأنجح من الاستثمار خارجه.

الاندماجات التي حصلت في السابق لا يمكن إسقاطها على الواقع الحالي، والمفترض أن نبعث اليوم عن تجارب جديدة ومختلفة، وأنا أرى من ناحية أخرى أن اندماج شركتين أو أكثر للمالك واحد هو إجراء جد سليم .
فمن مصلحة المالك التخلص من الفوائض الموجودة، لكي يكون محصناً في الفترة القادمة، لكن من المؤكد أننا سنسمع اندماجات حول العالم، وهذا هو الجانب الصحي والجيد المترقب في الأسواق.

كيف يمكن لعملية اندماج المؤسسات المالية داخليا وإقليمياً أن تشكل مناعة وطوق نجاة أمام تداعيات الأزمة الحالية؟ وما هي أوجه تلك التحالفات؟
ما نحتاجه الآن سواء شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، هو إعادة النظر في كل صغيرة وكبيرة داخل مؤسساتنا من توجهات وخطط عمل وأجهزة وأنظمة داخلية، لأن ماكان مناسباً للفترة الماضية ليس بالضرورة يصلح للفترة القادمة. والاندماج هو جزء من هذه الخطة وهو من الأدوات التي ستساعد المؤسسات في تخطي تلك المحنة وتحويلها إلى منحة، فلغة الأرقام الكبيرة هي التي ستبقى لأن فيها تكامل الجميع .

الأزمة أزمة قيم وأخلاق والنظام المالي الإسلامي نظام حياة متكامل

ما هو دور الصيرفة الإسلامية كحل عملي في التنمية وقت الأزمات؟
قبل كل شيء، فإن الأزمة كانت أزمة قيم وأخلاق، وقد سمعنا